



## هامش سعر الفائدة المصرفي واثره على الودائع المصرفية والائتمان النقدي (القروض والسلف) العراق واليابان والصين أنموذج للمدة (2004-2016)

سلام هاشم محمد\*<sup>a</sup> ، حيدر تجيل جواد<sup>b</sup>  
a وزارة التربية  
b جامعة المثنى /كلية الادارة والاقتصاد

### الملخص

تهدف الدراسة الى فحص هامش اسعار الفائدة وعلاقته بالقروض والودائع ، ودراسة الهامش في كل من العراق والصين واليابان ، باستعمال نموذج ال VAR ، أذ توصلت الدراسة الى ان هناك علاقة سببية ذات اتجاه من الودائع الى الهامش اسعار الفائدة ، وانعدام وجود علاقة سببية بين القروض و هامش سعر الفائدة كون الاحتمالية (P-Probability) اكبر من 5%، وتم اختبار البواقي والتأكد من انها تتوزع طبيعياً بالاعتماد على اختبار Jarque-Bera ، كما توصلت الدراسة الى ان هامش اسعار الفائدة مرتفع بشكل كبير في العراق نتيجة التعامل القليل بالأدوات الاستثمارية الاخرى التي تعود بالربح على المصارف ، قياساً في الصين واليابان ، وهذا يبين حجم الاستغلال من قبل المصارف التجارية العراقية للعملاء ، على عكس ما حصل في الصين واليابان الذين يعملوا على تحقيق المصلحة الاقتصادية للبلد مع مصلحة المصرفية ، وعلى الرغم من ارتفاع اسعار الفائدة على القروض الا ان القروض اتخذت مساراً تصاعدياً بسبب الحاجة الافراد الى القروض وعدم توفير مجالات اخرى غير المصارف التجارية لهذه القروض، واوصت الدراسة بضرورة توجه المصارف التجارية العراقية الى استعمال ادوات استثمارية اخرى تعود عليها بالأرباح من جهة ، وتساعد على تقليل هامش اسعار الفائدة من خلال تقليل اسعار الفائدة على القروض والعمل على زيادة هامش سعر الفائدة على الودائع ولو بشيء قليل ليتمكنها من جذب الاموال الافراد وزيادة الادخار الذي يمكن المصارف التجارية من زيادة استثماراتها وبالتالي زيادة ارباحها ، كما اوصت زيادة استثمار القروض في مجالات انتاجية والابتعاد عن المجالات الاستهلاكية.

### معلومات المقالة

تاريخ البحث  
الاستلام: 2020/8/25  
تاريخ التعديل: 2020/9/20  
قبول النشر: 2020/9/22  
متوفر على الأترنت: 2021/1/17

### الكلمات المفتاحية :

هامش اسعار الفائدة  
الودائع المصرفية  
القروض المصرفية  
الائتمان النقدي  
المصارف التجارية العراقية



## Bank interest rate margin and its impact on bank deposits and cash credit (loans and advances) : Iraq, Japan and China as a sample (2004-2016)

Salam Hashem Muhammad\*<sup>a</sup> ، Haidar Thijel Jawad<sup>b</sup>  
a Ministry of Education / Muthanna Education Directorate.  
b Al-Muthanna University / College of Administration and Economics.

### Abstract

The study aims to examine the interest rate margin and its relationship to loans and deposits in Iraq, China and Japan, using the VAR model. The study found that there is a causal relationship with a direction from deposits to margin interest rates. The absence of a causal relationship between loans and margin rate interest that the probability (p-Probability) greater than 5%, was residuum tested and make sure it is distributed naturally depending on the Jarque-Bera test. The study also found that the margin of interest rates is high significantly in Iraq because of having little investment and other tools dating profit on banks in comparison with China and Japan. This shows the volume of exploitation from Iraqi commercial banks accepted customers, unlike what happened in China and Japan who are working to achieve the country's economic interest with the interest of banking. Despite the high interest rates on loans, loans have taken an upward path due to individuals' need for loans and the failure to provide areas other than commercial banks For these loans. The study recommended the necessity of directing Iraqi commercial banks to use other investment tools that yield profits and help them to reduce the interest rate margin by reducing the interest rates

\* Corresponding author : G-mail addresses : Almosawisalam10@gmail.com.

on loans and working to increase the interest rate margin on deposits. This would enable them to attract. Individual funds and increase savings that enable commercial banks to increase their investments and consequently increase their profits. It also recommends increasing the investment of loans in productive areas and moving away from consumer areas.

**Key words:** interest rate margin, bank deposits, bank loans.

كونه يساعد على جذب المدخرات الافراد وتوفر السيولة من جهة وزيادة قدرة المصارف التجارية على منح القروض .

#### هدف البحث

يتركز هدف الدراسة في المحاور التالية:

1. التعرف على هامش سعر الفائدة من الناحية النظرية والعملية، فضلا عن اجراء مقارنة مع كل من هامش اسعار الفائدة في اليابان والصين.
2. دراسة على القروض والسلف في المصارف التجارية العراقية عملياً ونظرياً.
3. التعرف على الودائع المصارف التجارية العراقية من الناحية النظرية والعملية.

#### مجتمع البحث

تمثل مجتمع الدراسة في المصارف التجارية العراقية واليابان والصين للمدة الممتدة من 2004 الى 2016 في دراسة كل من الهامش سعر الفائدة والقروض والودائع .

#### مصادر جمع البيانات

جمعت البيانات بالاعتماد على بيانات المنشورة في التقارير الاحصائية للبنك المركزي العراقي ، ومجموعة البنك الدولي.

#### الاطار النظري

##### هامش سعر الفائدة المصرفي

##### اولاً : مفهوم هامش سعر الفائدة المصرفي

يعرف هامش سعر الفائدة على انه الفرق بين سعر الفائدة الذي يحصل عليه المصرف وسعر الفائدة المدفوع من قبل المصرف للمودعين لقاء ايداعهم اموال فائضة عن حاجتهم (جميل،2002: 200)، كما عرف ( هامش سعر الفائدة هو الفرق بين سعر الاقراض مطروحاً منه سعر الايداع ) . ان المشكلة الاساسية في ادارة الهامش تكون في حال تحديد سعر منخفض للفائدة على الودائع، بالتالي سينعكس على توجه المودعين على تقليل ايداعاتهم في المصرف مما يؤثر بشكل سلبي على الادخار، من ناحية اخرى تكون مشكلة هامش سعر

#### المقدمة

تلعب المصارف التجارية دور كبير في اي اقتصاد متقدم كان او متخلف ، كونها تعمل على جذب الاموال من الافراد الفائضة عن حاجتهم ، واستثمارها في مجالات تعود على الفرد بالمنفعة من خلال الفائدة التي تمنح على اموالهم المودعة او المستثمرة من جهة، وعلى الاقتصاد البلد من جهة اخرى ، من حيث الدخول في مجالات استثمارية تقلل من المجالات الاستهلاكية الغير انتاجية وتقلل من معدلات البطالة و تزيد من التنمية الاقتصادية وتقليل شيوع التعامل بالنقد ، كما ان هامش اسعار الفائدة يعد من اكثر الادوات التقليدية تحقيق للأرباح في معظم المصارف التجارية ، اذ ان زيادة سعر الفائدة بشكل كبير على القروض وانخفاضه على الايداع سيحقق ارباح للمصارف التجارية، الا ان هذا سيدفع بالمصارف التجارية الى الدخول في القضايا الغير اخلاقية من حيث استغلال المقترضين والمودعين على حد سواء، وهذا الشائع في البلدان المتخلفة اقتصادياً ، اما البلدان المتقدمة فنجد انها تعمل على تحقيق ارباح بسيطة بجعل هامش اسعار الفائدة في مستويات معقولة ، والعمل على المنفعة الاقتصادية للبلد وهذا ما حصل في الصين واليابان على عكس ما حصل في العراق كبلد متخلف اقتصادياً وكما سنشاهد خلال الدراسة .

#### منهجية البحث

##### فرضية البحث

تنتطلق الفرضية من افتراض ان هامش اسعار الفائدة في المصارف التجارية العراقية اثر بشكل سلبي على الودائع والاقراض.

##### مشكلة البحث

يعاني القطاع المصرفي العراقي من مشاكل جما سيما وان احد هذه المشاكل ارتفاع هامش اسعار الفائدة في المصارف التجارية العراقية قياساً بالبلدان قيد الدراسة ، مما اثر وبشكل مباشر في ارباح المصارف من جهة ، وعزوف المودعين على الايداع كون قدرته على جذب المودعين ضعيفه .

##### اهمية البحث

ان اهمية الدراسة تتجلى في معرفة الدور الذي يلعبه هامش اسعار الفائدة المصرفي في المصارف التجارية قيد الدراسة ،

تقتضي سداد الوديعة او تحويلها الى حساب اخر بفائدة ابو بدون فائدة عند الطلب . (قانون المصارف العراقي رقم (93) ، لسنة 2004 : 4)

### ثالثاً : الائتمان النقدي

عرف الائتمان النقدي على انه ( عملية تزويد الافراد والمنشآت والمؤسسات بالأموال على ان يتعهد المدين بتسديد هذه الاموال مع الفوائد في تواريخ محددة) . كما عرف الثقة التي يوليها المصرف الى زبائنه بتقديم مبلغ من المال للاستخدام في مجال محدد في فترة معينة ويتم التسديد خلال المدة المتفق عليها . (شلال واخرون ، 2019: 58) على ان يتضمن كافة التسهيلات النقدية المقدمة من قبل المصرف التجاري الى قطاعين الخاص والعام والتي تتخذ الاشكال الاتية:

1. الاوراق التجارية المخصومة : وهي التي يعني تحويلها الى نقود حاضرة قبل استحقاقها لقاء تسديد المصرف لقيمة الورقة قبل استحقاقها .
2. القروض والسلف : كافة القروض الممنوحة سواء كانت مضمونة او غير مضمونة والتي تعتمد عليها المصارف بدرجة الاساس في تكوين ربحها .
3. الديون المتاخرة التسديد تتمثل في الديون المشكوك في تحصيلها بعد انتهاء فترة موعدها (جميل ، خضير ، 2016: 63).

### الاطار العملي

#### اولاً: هامش سعر الفائدة المصرفي

ان هامش سعر الفائدة من اكثر الأدوات المعتمد عليها من قبل المصارف التجارية في تحقيق الارباح ،بالإضافة الى الأدوات الحديثة المعتمدة ، لكن يبقى هامش سعر الفائدة اقدم واكثر هذه الأدوات كونه ناتج عن (سعر الإقراض مطروحاً منه سعر الإيداع) وفي مايلي سنبين هامش سعر الفائدة في العراق كدولة من الدول النامية ، اما الدول المتقدمة فقد تم التركيز على كل من اليابان والصين . وكما في الجدول التالي :

الجدول (1) هامش سعر الفائدة في كل من العراق واليابان والصين للمدة (2004-2016)

| السنوات | هامش سعر الفائدة العراق % | هامش سعر الفائدة اليابان % | هامش سعر الفائدة الصين % |
|---------|---------------------------|----------------------------|--------------------------|
| 2004    | 6.16                      | 1.6                        | 3.33                     |
| 2005    | 6.8                       | 1.4                        | 3.33                     |

الفائدة عند تحديد الفائدة على القروض بشكل مرتفع ، مما يزيد من التكاليف الاستثمارية ، وهذا سيدفع جمهور المستثمرين الى البحث عن جهات اخرى منخفضة التكلفة الاقراض . (العلي ، 2012: 395). ان التأثيرات التي تحصل على سعر الفائدة سينعكس على هامش سعر الفائدة المصرفي ، لهذا تكتسب ادارة هامش سعر الفائدة اهميتها الكبيرة من خلال دورها المهم والمتركز على تقييم كفاءة المصرف ، (Rose ,1999: 174) ، كما ان هناك عوامل خارجية تكون مسببة في التذبذب الحاصل في هامش الفائدة ، منها عدم الاستقرار الاقتصادي وطبيعة السياسات المالية والنقدية المتبعة من قبل الدولة خلال فترات الرواج والانكماش والحركات الدورية للاذخارات والتغيرات في اسعار الفائدة ، فضلاً عن العوامل الداخلية تضم نوعية القروض وفترة تسديدها والتباين الكبير في الفائدة بين المصارف الاخرى . (Hempel,1998: 589-576) فالمصارف تسعى لحماية صافي هامش سعر الفائدة بطرق مختلفة ، فأذا ارتفعت كلفة الفائدة للأموال المودعة بشكل اكبر من دخل المصرف ، فان الهامش سعر الفائدة سينخفض وحصول العكس في حال انخفاض تكلفة الاموال المودعة سيرتفع هامش سعر الفائدة المصرفي . (Bratanovic , 2000: 65).

### ثانياً: مفهوم الودائع المصرفية

تتمثل المهمة الاساسية لعمل اي مصرف قبول الودائع واقراضها للحصول على ارباح ، من خلال الفرق بين كلفة هذه الودائع وفوائد القروض ، فضلاً عن الأدوات الاخرى التي تستخدمها المصارف للحصول على ارباح . عرفت الوديعة على انها اتفاق بين المودع والمصرف ، على اساس هذا الاتفاق يتوجب على المودع بايداع مبلغ من النقود لدى المصرف ويلتزم المصرف برد المبلغ للمودع خلال فترة يتفق عليها او عند الطلب مع دفع فائدة على الوديعة . (الجنابي ، ارسلان ، 2008: 125) ، كما عرفت بأنها عقد بمقتضاه يسلم الشخص مبلغاً من الاموال للمصرف الذي يتوجب عليه رد هذا المبلغ عند الطلب او وفق شروط متفق عليها (البارودي ، 2001: 633) ، اما قانون المصارف العراقية فقد عرف الوديعة ( مبلغ نقدي مدفوع لشخص مثبت او لا في السجل الى شخص مستلم للمبلغ بشروط

|      |     |     |      |
|------|-----|-----|------|
| 3.6  | 0.9 | 7.7 | 2006 |
| 3.33 | 1.0 | 8.3 | 2007 |
| 3.06 | 1.3 | 8.6 | 2008 |
| 3.06 | 1.2 | 8.3 | 2009 |
| 3.06 | 1.0 | 8.2 | 2010 |
| 3.06 | 1.0 | 8.2 | 2011 |
| 3    | 0.9 | 7.9 | 2012 |
| 3    | 0.7 | 7.8 | 2013 |
| 2.85 | 0.8 | 7.4 | 2014 |
| 2.85 | 0.7 | 7.4 | 2015 |
| 2.85 | 0.7 | 7.5 | 2016 |

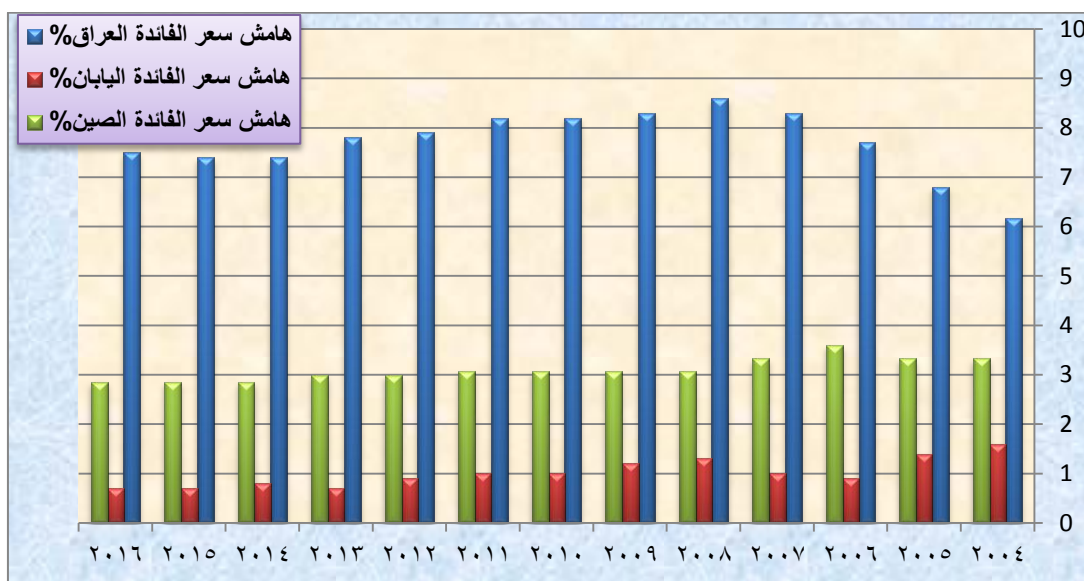
المصدر : البنك الدولي .org.albankaldawli.data

مسار الانخفاض حتى حقق في عام 2010 ما نسبته (1%) واستمر في الانخفاض حتى عام 2016 بتحقيقه (0.7%)، يعزى ذلك الى تدخل البنك المركزي في سعر الفائدة، أذ يجتمع الاخير في كل شهر مرة واحدة، ويعتمد تحديده على التضخم فان ارتفاع التضخم اكثر (2%) يقدم البنك المركزي الياباني الى رفع سعر الفائدة وذلك لتخفيض الاسعار هذا من جانب، اما الاخر تميز المصارف التجارية في البلدان المتقدمة من بشكل عام واليابان بشكل خاص بتعدد الادوات المصرفية التي تعود على المصارف بأرباح وتقليل الاعتماد على هامش سعر الفائدة فضلا عن ان تقليل الهامش يدفع بالجمهور بزيادة التعامل مع المصارف التجارية كون الفائدة المدفوعة للمصرف منخفضة وبالتالي زيادة التعامل ستزيد من الارباح المصرفية . اما المصارف التجارية في الصين اتخذت مسار الانخفاض كما هو في اليابان، اذ حقق هامش سعر الفائدة في عام 2004 ما نسبته (3.33%) واستمره في هذا المسار حتى حقق في عام 2010 نسبة (3.06%)، واستقر في السنوات الاخيرة للدراسة عند (2.8%)، على الرغم من اتخاذ مسار هامش سعر الفائدة الانخفاض الا ان النسبة المحققة هي اعلى من ما موجود في المصارف التجارية اليابان، واقل بكثير من هامش سعر الفائدة المصرفي في العراق، يهدف البنك المركزي الصيني من دفع المصارف التجارية الصينية بتخفيض هامش سعر الفائدة، الى تحفيز الطلب على الائتمان من جهة وجعل سعر الفائدة اكثر تحركاً بقوى السوق من خلال توسيع نطاق التعويم في سعر الفائدة على الاقراض، وتجدد الاشارة هنا الى ان المصارف التجارية في الصين تتنازل عن

يتبين من الجدول اعلاه ان هامش سعر الفائدة المصرفي في العراق حقق معدلات مرتفعة قياساً مع كل من الصين واليابان، اذ بدء في عام 2004 بنسبة (6.16%) واخذ بتحقيق معدلات تصاعدياً خلال السنوات اللاحقة، حتى حقق في عام 2010 (8.2%) وهذا ناتج عن ان المصارف التجارية العراقية تفرض سعر فائدة على القروض بمعدلات عالية في حين انخفاض اسعار الفائدة على الودائع، نتيجة محدودية الادوات المصرفية التي تعود بالارباح للمصارف التجارية العراق، والمخاطر المحتملة من تقديم القروض كعدم قدرة المقترض في التسديد، و يركز معظم ارباحها على مبيعاتها من الدولار، من خلال دخول المصارف التجارية مشتريه للدولار وتقوم بإعادة بيعه، والحصول على ارباح من الفرق بين سعر البيع والشراء وبذلك تحقيق ارباح وهذه السياسة معتمدة في جل المصارف التجارية العراقية هذا جانب، اما الاخر فتحقيق الارباح المصرفية يعتمد على الهامش سعر الفائدة الذي اخذ ينخفض قياساً بسنوات السابقة فحقق ما نسبته (7.5%) في عام 2016 وعلى الرغم من تحقيقه للانخفاض الا ان هذه النسبة تبقى مرتفعة وتؤدي بالأفراد الى تقليل التوجه نحو الحصول على قروض من المصارف التجارية، والبحث عن مجالات اخرى من جانب اخر فان تقليل الفائدة على الودائع سوف يدفع بالمودين الى عدم ايداع اموالهم في المصارف كون سعر الفائدة على الوديعة منخفض وبالتالي بحث الزبائن عن مجالات استثمارية غير المصارف التجارية. يختلف الامر تماماً في اليابان عن ما موجود في المصارف التجارية العراقية، اذ ان هامش سعر الفائدة في اليابان حقق نسب منخفضة جداً، فحقق خلال عام 2004 ما نسبته (1.6%) واتخذ بعد ذلك

بعض ارباحها للاقتصاد الحقيقي ، يمكن بيان مستويات هامش اسعار الفائدة في الشكل التالي :

الشكل (1) هامش اسعار الفائدة في العراق والصين واليابان للمدة 2004-2016



والمصارف التجارية بشكل خاص لتعبئة المدخرات ، كما ان زيادة قدرة المصارف في تعبئة المدخرات ينتج الى زيادة في منح الائتمان والحد من الاستهلاك وزيادة النمو الاقتصادي. (زاير، 2015، 10) يمكن بيان تطور اجمالي الودائع حسب بيانات الجدول التالي :

#### ثانيا : الودائع المصرفية

تعد الودائع المصرفية الاكثر اهمية في جانب المطلوبات المصارف التجارية ، اذ تعد الجزء الاكبر لمواردها ، فالنمو في الودائع يعكس مدى التطور في قدرة النظام المصرفي بشكل عام

الجدول (2) حجم الودائع التي تلقتها المصارف التجارية في العراق للمدة (2004- 2016) مليار دينار

| السنة | الودائع | الودائع الحكومية | المؤسسات الخاصة | الاجمالي | نسبة التغير % |
|-------|---------|------------------|-----------------|----------|---------------|
|       | الجارية | 4.779            | 1.756           |          |               |
| 2004  | التوفير | 3                | 1.131           | 273.666  | 0             |
|       | الاجل   | 126              | 137             |          |               |
|       | الجارية | 6.949            | 1.925           |          | 32.79362      |
| 2005  | التوفير | 3                | 1.537           | 363.411  |               |
|       | الاجل   | 124              | 226             |          |               |
|       | الجارية | 11.912           | 2.764           |          | 47.05251      |
| 2006  | التوفير | 3                | 1.729           | 534.405  |               |
|       | الاجل   | 259              | 256             |          |               |
| 2007  | الجارية | 22.731           | 6.710           | 827.727  | 54.88759      |

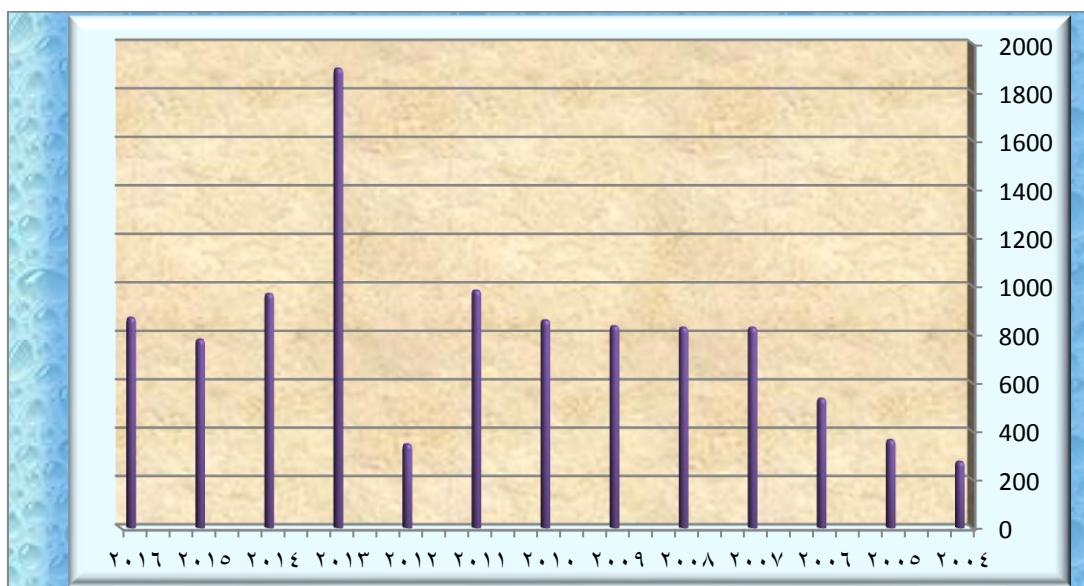
|          |          |        |         |         |      |
|----------|----------|--------|---------|---------|------|
|          |          | 4.286  | 3       | التوفير |      |
|          |          | 619    | 172     | الاجل   |      |
|          |          | 6.710  | 22.731  | الجارية |      |
| 0        | 827.727  | 4.286  | 3       | التوفير | 2008 |
|          |          | 619    | 172     | ثابته   |      |
|          |          | 6.614  | 25.651  | الجارية |      |
| 0.760033 | 834.018  | 5.517  | 236 0.  | التوفير | 2009 |
|          |          | 553    | 243     | ثابته   |      |
|          |          | 7.041  | 33.961  | جارية   |      |
| 2.880393 | 858.041  | 6.039  | 0       | التوفير | 2010 |
|          |          | 630    | 181     | ثابته   |      |
|          |          | 10.730 | 37.572  | جارية   |      |
| 14.29885 | 980.731  | 6.731  | 0       | توفير   | 2011 |
|          |          | 729    | 196.698 | ثابته   |      |
|          |          | 12.062 | 38.415  | جارية   |      |
| -64.7593 | 345.616  | 7.894  | 2       | توفير   | 2012 |
|          |          | 1.158  | 284.087 | ثابته   |      |
|          |          | 13.805 | 42.188  | جارية   |      |
| 448.5756 | 1895.965 | 9.674  | 3       | توفير   | 2013 |
|          |          | 969    | 858.298 | ثابته   |      |
|          |          | 13.829 | 42.791  | جارية   |      |
| -48.9877 | 967.176  | 9.978  | 0       | توفير   | 2014 |
|          |          | 894    | 6.578   | ثابته   |      |
|          |          | 13.285 | 33.023  | جارية   |      |
| -19.4949 | 778.626  | 9.636  | 0       | توفير   | 2015 |
|          |          | 715    | 7.682   | ثابته   |      |
| 11.57282 | 868.735  | 13.346 | 30.581  | جارية   | 2016 |
|          |          | 9.554  | 0.146   | توفير   |      |

المصدر: البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث، النشرة الاحصائية السنوية ،اعداد متفرقة

دينار و الجارية في المؤسسات الخاصة بلغت (13,285) مليار دينار، يعود هذا التراجع الى ما شهده الاقتصاد العراقي من كساد و ركود في معظم الانشطة الاقتصادية نتيجة انخفاض اسعار النفط بشكل حاد مما اثر على ايرادات الحكومة المركزية و زيادة الثقة في المصارف الخاصة من قبل الافراد ( البنك المركزي العراقي ، 2015، 12). هذا وحقت ودائع التوفير قيم اكبر في المصارف الخاصة خلال فترة الدراسة (2004-2016) ثم يأتي بالمرتبة الثانية الودائع التوفير في الحكومة المركزية خلال المدة الاولى من الدراسة ، نتيجة زيادة الاجور والرواتب و نتيجة الثقة الجمهور في هذه المصارف وتفضيلهم ايداع مدخراتهم بدلا من الاحتفاظ بها، كذلك الاستقرار النقدي وتوجه الافراد نحو المؤسسات الخاصة والحكومة المركزية نتيجة الثقة المتوفرة . (البنك المركزي العراقي ، 2016: 10) يمكن بيان الودائع من خلال الشكل التالي :

يتبين من الجدول ( 3 ) ان الودائع الجارية خلال المدة الاولى اكبر في الحكومة المركزية، بلغت في عام 2004 في القطاع الحكومي (4.779) مليار دينار تأتي بعدها الودائع الجارية في المؤسسات الخاصة بلغت (1,756) مليار دينار، يعزى ذلك الى تفضيل الجمهور ايداع مدخراتهم في المصارف الحكومية كونهم يعتقدون لا يمكن ان تعلن افلاسها و اكثر امان فضلا عن ارتفاع الاجور والرواتب الامر الذي ادى الى زيادة دخل الافراد مما انعكس ذلك على الايداع ، استمرت الحال على ما هو عليه في القطاع الحكومي فهو في التزايد بلغت (33.961) مليار دينار كذلك المؤسسات الخاصة بلغت (7.041) مليار دينار في عام 2010 الا انها تبقى اقل من الحكومي وذلك بسبب زيادة ثقة الافراد في المصارف الحكومية نتيجة الاستقرار النقدي في هذا العام فضلا عن زيادة عدد الفروع المصارف، استمر الارتفاع في الحكومة المركزية ثم المؤسسات الخاصة حتى عام 2015 فالودائع الجارية في الحكومة المركزية بلغت (33.023) مليار

الشكل (2) اجمالي الودائع في العراق خلال المدة (2004- 2016)



بالاقتصاد نحو النمو ، من خلال زيادة الانتاج والاستهلاك، توزيع الموارد المالية على مختلف الانشطة الاقتصادية ، لاسيما القروض والسلف والتي تعد الجزء الاهم والاكثر ربحاً للمصارف التجارية لأنها تعتمد على الاخير بشكل كبير لاسيما في العراق ويمكن بيان ذلك من خلال الجدول التالي :

ثالثاً : الائتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف التجارية (القروض والسلف)

يعد الائتمان ضرورة جوهرية لاي اقتصاد كونه يعمل على تحويل الاموال المجمدة او المعطلة الى اموال منتجة تدفع

الجدول (3) القروض والسلف في المصارف التجارية العراقية للفترة (2004-2018)

| السنوات | الائتمان النقدي (القروض والسلف) بالمليون دينار | نسبة التغير % |
|---------|--|---------------|
| 2004    | 316,534  | 0             |
| 2005    | 483,424  | 52.72419      |
| 2006    | 1,438,860                                      | 197.6393      |
| 2007    | 2,057,098                                      | 42.96721      |
| 2008    | 3,576,922                                      | 73.88194      |
| 2009    | 4,308,539                                      | 20.45381      |
| 2010    | 4,408,393                                      | 2.317584      |
| 2011    | 15,259,025                                     | 246.1358      |
| 2012    | 22,850,336                                     | 49.74965      |
| 2013    | 24,700,569                                     | 8.097181      |
| 2014    | 28,195,535                                     | 14.14933      |
| 2015    | 30,297,202                                     | 7.4539        |
| 2016    | 101,622,337                                    | 235.4182      |
| 2017    | 309,670,530                                    | 204.7268      |
| 2018    | 311,464,940                                    | 0.579458      |

المصدر: البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء ، التقرير السنوي للإحصاء، سنوات متفرقة.

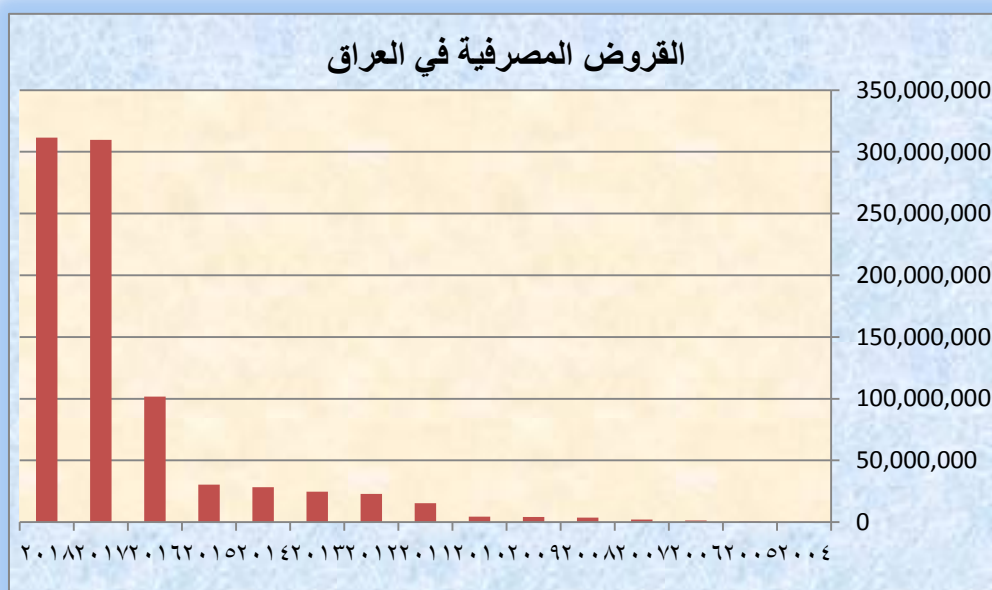
البدل وحاجة الافراد للقروض ، فان جل القروض المقدمة يصاحبها طلب اكبر من عرضها حتى مع كونها مكلفة. ولا بد من الاشارة ان القروض تكون في معظمها استهلاكية بالنسبة للأفراد الا عندما تكون المنفعة اكبر من الخسارة (اي الفوائد المدفوعة للمصرف)، في العراق نجد ان المصارف التجارية الحكومية تستحوذ على معظم الحصة السوقية ، وعدم قدرة المصارف الاخرى منافستها كون حجم رؤوس اموالها صغير لهذا اقتصر عملها على بيع الدولار والاستفادة من الفرق بين سعر الرسمي وسعر المزاد ، اما المصارف الحكومية (الرافدين والرشيد) والتي تمتلك رؤوس اموال كبيرة ، أذ نجد ان معظم قروض هذه المصارف تكون موجهة للأغراض استهلاكية أكثر مما هي انتاجية ، كالقروض للسيارات والزواج وترميم البيوت السكنية ، بل وحتى القروض المقدمة للمشاريع الانتاجية الصغيرة غالباً تكون هذه المشاريع خاسرة (بسبب العائد اقل من الفوائد القروض) او وجودها فقط بالشكل وعدم وجودها الفعلي بسبب

يتبين من الجدول اعلاه ان القروض والسلف اتخذت مسار تصاعدي ، أذ حققت في سنة 2004 (316,534) مليون دينار ، واستمر الارتفاع حتى في عام 2010 ما يعادل (4,408,393) مليار دينار ، يعزى ذلك الى توجه المصارف التجارية نحو دعم السياسة الحكومية في زيادة الانتاج الزراعي بزيادة القروض المقدمة من القطاع الزراعي عن طريق ما يعرف بالمبادرة الزراعية والتخلص من الاستيراد ، فضلاً عن قيام المصارف التجارية بمنح السلف لمنسبها وشرائح كبيرة من المواطنين كقروض الزواج وشراء سيارات وتعمير البيوت، كما استمرت القروض والسلف بالزيادة خلال السنوات اللاحقة حتى حققت في سنة 2018 ( 311,464,940) مليار دينار ، نتيجة الى استحواد السلف والقروض على اجمالي الائتمان المصارف العاملة في العراق ، كذلك ان معظم هذه القروض تكون من خلال المصارف الحكومية (الرافدين والرشيد) فتوجه الافراد نحو القروض والسلف على الرغم من انها مكلفة بسبب عدم توفر



غياب الرقابة، يمكن بيان حجم القروض المصرفية في العراق في المنحنى التالي :

الشكل (3) القروض والسلف في المصارف التجارية العراقية للمدة 2004-2018



سيولة اكبر للمصارف بالتالي ستساعد الاخير في تقديم مبالغ اكبر للاقتراض مما يزيد ربحية المصرف التجاري، المستفيد الاخر من هذا الاقتصاد المحلي لان ذلك سيسحب الاموال المعطلة عن اداء وظائفها وتوجيهها نحو الاستثمارات كما في الجدول التالي :

رابعاً : علاقة هامش سعر الفائدة مع الودائع

ان زيادة اسعار الفائدة على الودائع سيساعد على زيادة ودائع الافراد ، كون هذه الفائدة ستكون بمثابة فرص استثمارية امام الافراد اقل مخاطرة قياساً بالاستثمارات الاخرى ، من جانب اخر سيزداد ارباح المصارف التجارية لان بزيادة الودائع ستتوفر

الجدول (4) اسعار الفائدة على الودائع للمدة 2004-2016

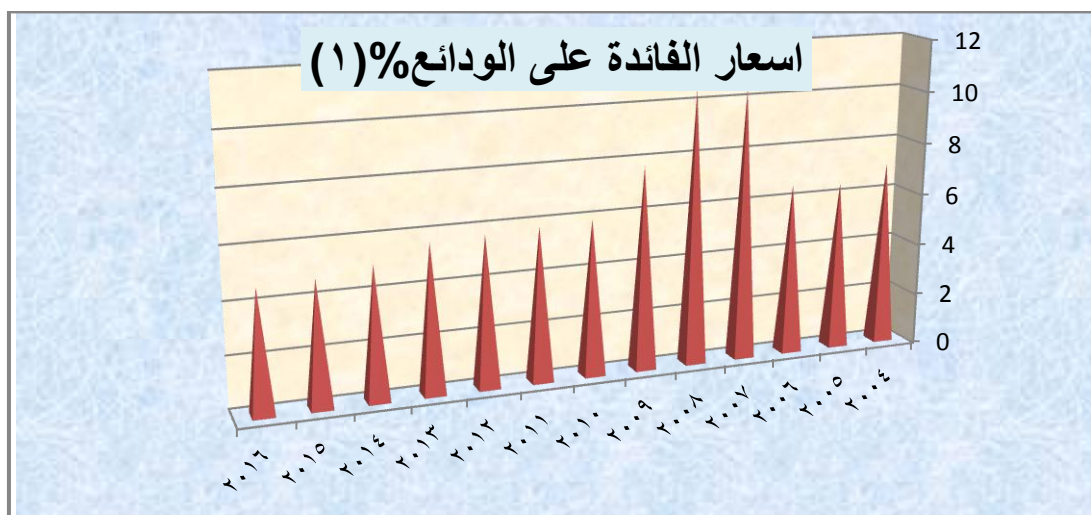
| السنوات | اسعار الفائدة على الودائع(1)% | الاجمالي الودائع مليون دينار(2) |
|---------|-------------------------------|---------------------------------|
| 2004    | 7.1                           | 273.666                         |
| 2005    | 6.5                           | 363.411                         |
| 2006    | 6.6                           | 534.405                         |
| 2007    | 10.4                          | 827.727                         |
| 2008    | 10.5                          | 827.727                         |
| 2009    | 7.8                           | 834.018                         |
| 2010    | 6.0                           | 858.041                         |
| 2011    | 5.9                           | 980.731                         |
| 2012    | 5.8                           | 345.616                         |
| 2013    | 5.7                           | 1895.965                        |

|         |     |      |
|---------|-----|------|
| 967.176 | 5.1 | 2014 |
| 778.626 | 4.8 | 2015 |
| 868.735 | 4.7 | 2016 |

المركزي الهادفة الى دفع المصارف الى جذب المدخرات والتقليل شيوع النقد ، يعزى توجه المصارف التجارية الى تخفيض هذه الاسعار الى ان المصارف التجارية في العراق عمدت في تحقيق الارباح على فرق الاسعار بيع الدولار كونها اقل مخاطرة من التوجه نحو جذب الودائع وتقديم القروض ، اذ ان في العراق تكون مخاطر تعثر القروض كبيرة جداً بسبب ضعف الضمانات. اما علاقة اسعار الفائدة على الودائع لم تكن ايجابية او فعالة كون الودائع تحقق زيادة واسعار الفائدة عليها تحقق انخفاض لاسيما في بداية فترة الدراسة ، وهذا ان دل على شيء فيدل على ان المصارف التجارية ضعيفة جداً في العمل على جذب مدخرات الافراد حتى مع توفر أداة اسعار الفائدة وادوات استثمارية جما ، كون هذه المصارف لا تبتعد على التقليدية في عملها ولم تواكب الحدثة العالمية في المصارف التجارية ، يعود ذلك الى الاثار المتركمة التي عاشها الاقتصاد العراقي بشكل عام والاقتصاد العراقي بشكل خاص ، ويمكن ان نبين اسعار الفائدة على الودائع كما في المنحنى التالي:

يتبين من الجدول اعلاه ان اسعار الفائدة على الودائع اخذت تتذبذب بعد اعطاء البنك المركزي العراقي الحرية الكاملة للمصارف التجارية في تحديده ، كسياسة تشجيع للمصارف التجارية للتنافس في ما بينها على جذب الودائع ، اذ كانت نسبة اسعار الفائدة في عام 2004 (7.1%) وانخفض في عامين 2005 و2006 بتحقيق نسبة (6.5 و6.6%) على التوالي نتيجة انخفاض اسعار الفائدة على الايداع خلال السنة اشهر ، الا ان المضى في تحقيق هدف البنك المركزي العراقي كمكافحة النشاطات التضخمية واتجاهاتها وتوفير فرص للاستقرار الاقتصادي ارتفعت اسعار الفائدة على الودائع خلال عامين 2007 و2008 وذلك لتشجيع الافراد للإيداع امواهم في المصارف لاستثمارها وتقليل التعامل النقدي الغير منتج والذي يزيد من الميول التضخمية ، فحقق عام 2008 سعر فائدة ما نسبته (10.5%) ، في حين اتخذت هذه الاسعار مساراً تنازلياً خلال الاعوام اللاحقة والتي وصلت في عام 2016 الى (4.7%) والذي يدل على عمل المصارف التجارية بعكس سياسة البنك

الشكل (4) اسعار الفائدة على الودائع في المصارف التجارية العراقية للمدة 2004-2016



مع تزايد الأدوات الاستثمارية لهذه المصارف الا ان للإزال الاعتماد على هذه الأدوات بنسب كبيرة ، يمكن بيان اسعار الفائدة على القروض في العراق خلال الجدول التالي :

**خامساً : علاقة اسعار الفائدة على القروض بالقروض والسلف**  
ان معظم المصارف التجارية في العالم تستعمل اسعار الفائدة على القروض لأنها اكثر الادوات التقليدية تحقيقاً للأرباح ، حتى

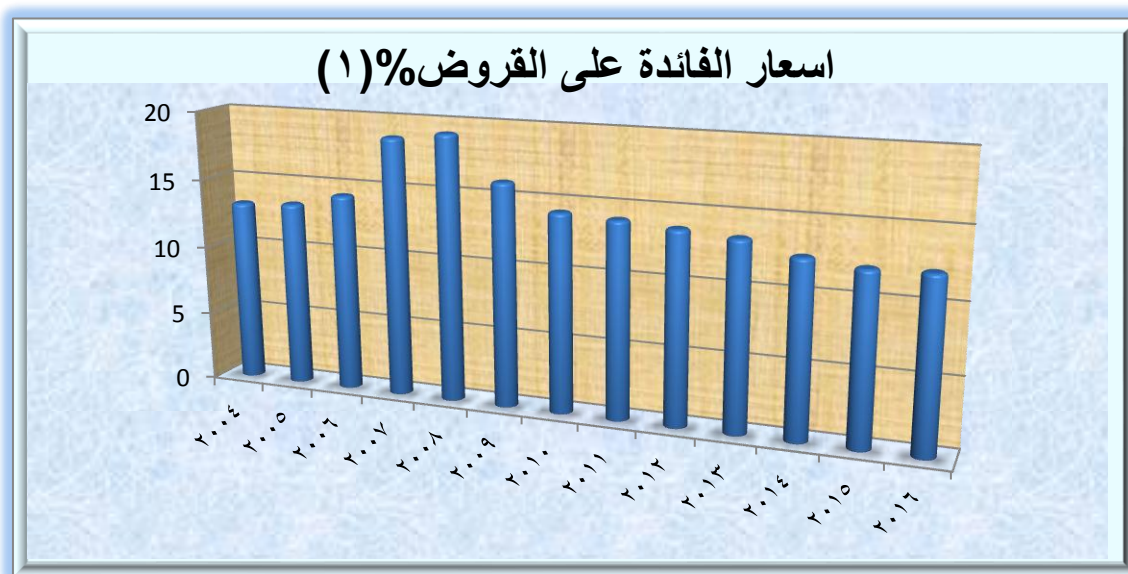
الجدول (5) اسعار الفائدة على القروض

| السنوات | اسعار الفائدة على القروض(1)% | الاجمالي القروض مليون دينار(2) |
|---------|------------------------------|--------------------------------|
| 2004    | 13.2                         | 316,534                        |
| 2005    | 13.4                         | 483,424                        |
| 2006    | 14.3                         | 1,438,860                      |
| 2007    | 18.7                         | 2,057,098                      |
| 2008    | 19.2                         | 3,576,922                      |
| 2009    | 16.1                         | 4,308,539                      |
| 2010    | 14.3                         | 4,408,393                      |
| 2011    | 14.1                         | 15,259,025                     |
| 2012    | 13.8                         | 22,850,336                     |
| 2013    | 13.5                         | 24,700,569                     |
| 2014    | 12.6                         | 28,195,535                     |
| 2015    | 12.2                         | 30,297,202                     |
| 2016    | 12.3                         | 101,622,337                    |

اتخذت اسعار الفائدة مسار الانخفاض ،حتى وصلت في عام 2016 الى ما نسبته (12.3%) ،اما القروض والسلف فقد اتخذت مساراً تصاعدياً وهذا يعود الى عدم توفر بديل امام الافراد للاقتراض وبالتالي فان ارتفاع وانخفاض سعر الفائدة لا يؤثر على الاقتراض ،اذ ان كل ما يعرض من قروض يقابله طلب بغض النظر عن اسعار الفائدة عليه ، كما في الشكل التالي :

المصدر بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث من خلال الجدول اعلاه يتبين ان اسعار الفائدة على القروض اتخذت مسار الارتفاع من عام 2004 حتى عام 2008 بتحقيق ما نسبته (13.2 و19.2%) على التوالي وهي الاعلى خلال فترة الدراسة ،بسبب زيادة الطلب على القروض والسلف وانخفاض العرض من القروض والسلف وبالتالي زيادة ارباح المصارف التجارية، اما الاعوام اللاحقة فقد

الشكل (5) اسعار الفائدة على القروض المصرفية في العراق



، ولقصر المدة الزمنية المعتمدة نتيجة تعذر توفر البيانات تم تحويل البيانات الى ربع سنوي وذلك لتكون مشاهداتنا ما يقارب ال 50 مشاهدة حتى نتوصل الى افضل النتائج، وكما يمكن بيان رموز المتغيرات وهي كالآتي:

- الحالة التطبيقية في بيانات العراق

نبدء بالتعرف على بيانات السلسلة الزمنية المعتمدة للمتغيرات قيد الدراسة، أذ انحصرت فترة الدراسة (2004-2016)

جدول (6) بيان رموز المتغيرات قدي الدراسة

| الرمز المتغير | المتغيرات              |
|---------------|------------------------|
| MJ            | هامش سعر الفائدة       |
| LON           | القروض والسلف المصرفية |
| DOS           | الودائع المصرفية       |

الزمنية تم تحديد التخلف الزمني للسلسلة الزمنية بالاعتماد على معياري (SC،AIC) ، وذلك بتخلف بالمرتبة الثانية ، وليبيان استقراره السلسلة الزمنية كما في الجدول التالي :

اولاً: استقراره السلسلة الزمنية

قبل الدخول في تقدير البيانات لابد من التأكد من ان البيانات سليمة وخالية من جذر الوحدة ، وقبل تقدير استقراره السلسلة

الجدول (7) استقراره السلسلة الزمنية للمتغيرات قيد الدراسة نتائج اختبار الاستقرار Dickey-Fuller

| المتغيرات | القيم المحسوبة | القيم الجدولية |        |        |
|-----------|----------------|----------------|--------|--------|
|           |                | 1%             | 5%     | 10%    |
| DOS       | -3.410         | -3.568         | -2.921 | -2.598 |
| LON(II)   | -7.274         | -3.571         | -2.922 | -2.599 |
| MJ(I)     | -2.028         | -2.612         | -1.947 | -1.612 |

من نتائج الجدول اعلاه يتبين ان الودائع (DOS) قد استقرت عند المستوى وبقاطع (Constant) وبالمعنويتين (5%،10%) وذلك كون T المحتسبة هي اصغر من T الجدولية ،اما القروض فالم تستقر عند المستوى والفرق الاول ،الا انها استقرت عند الفرق الثاني وبقاطع ايضا (Constant) عند كل من (1%،5%،10%) لان t الجدولية اكبر من T المحتسبة ، اما هامش سعر الفائدة فانه حقق الاستقرار عند الفرق الاول وبدون قاطع ومتجهة (None) وبمستوى معنوية (5%،10%) .

ثانياً : تحديد عدد مدد التباطؤ الزمني

لتحديد عدد مدد التباطؤ الزمني هناك عدة معايير لكن الافضل والاكثر اعتمادا هما (SC،AIC) ، ان بعد تحويل المتغيرات الى الفرق الثاني للقروض المصرفية ، والفرق الاول للهامش ، وابقاء الودائع كما هي لأنها استقرت عند المستوى ،توصلنا وفق المعايير FPE و HQ و AIC الى ضرورة اخذ فجوتين زمنيتين اما SC اشار الى اخذ فجوة واحدة وكما في الجدول التالي :

جدول (8) مدد التباطؤ الزمني

| VAR                                | Lag      | Order    | Selection Criteria |          |           |     |
|------------------------------------|----------|----------|--------------------|----------|-----------|-----|
| Endogenous variables: DLON DMJ DOS |          |          |                    |          |           |     |
| Exogenous variables: C             |          |          |                    |          |           |     |
| Date: 02/28/20 Time: 10:00         |          |          |                    |          |           |     |
| Sample: 2004Q1 2016Q4              |          |          |                    |          |           |     |
| Included observations: 46          |          |          |                    |          |           |     |
| HQ                                 | SC       | AIC      | FPE                | LR       | LogL      | Lag |
| 62.56123                           | 62.63582 | 62.51656 | 2.84e+23           | NA       | -1434.881 | 0   |
|                                    | 58.41330 |          |                    |          |           |     |
| 58.11497                           | *        | 57.93627 | 2.91e+21           | 208.8071 | -1320.534 | 1   |
| 57.89867                           |          | 57.58595 | 2.07e+21           | 28.92329 |           |     |
| *                                  | 58.42076 | *        | *                  | *        | -1303.477 | 2   |
| 58.22707                           | 58.97291 | 57.78032 | 2.54e+21           | 7.089693 | -1298.947 | 3   |
| 58.44986                           | 59.41945 | 57.86908 | 2.85e+21           | 9.983899 | -1291.989 | 4   |

الفرض البديل الذي ينص على ان الودائع المصرفية (DOS) تسبب هامش سعر الفائدة المصرفي ، اما القروض المصرفية لا تسبب الهامش سعر الفائدة (dMJ) كذلك الهامش لا يسبب القروض المصرفية عند مستوى معنوية 5% ، وبالتالي لانستطيع رفض الفرضية العدم التي تنص على ان القروض المصرفية لا تسبب هامش سعر الفائدة ، وكما في النتائج التالية :

ثالثاً : اختبار السببية

توصل الباحث الى ان الودائع المصرفية (DOS) تسبب الهامش سعر الفائدة (dMJ) مع فجوتين زمنييتين بل وحتى مع فجوة زمنية واحدة توصلنا الى نفس النتائج عند مستوى دلالة 5%، اذ اننا وفق هذه النتائج نرفض الفرض العدمي ونقبل

جدول (9) نتائج السببية

| Pairwise Granger Causality Tests |             |     |                                 |
|----------------------------------|-------------|-----|---------------------------------|
| Date: 02/28/20 Time: 09:58       |             |     |                                 |
| Sample: 2004Q1 2016Q4            |             |     |                                 |
| Lags: 2                          |             |     |                                 |
| Prob.                            | F-Statistic | Obs | Null Hypothesis:                |
| 0.9486                           | 0.05278     | 48  | DMJ does not Granger Cause DLON |
| 0.8996                           | 0.10602     |     | DLON does not Granger Cause DMJ |
| 0.9315                           | 0.07103     | 48  | DOS does not Granger Cause DLON |
| 0.9496                           | 0.05173     |     | DLON does not Granger Cause DOS |
| 0.0019                           | 7.22865     | 49  | DOS does not Granger Cause DMJ  |
| 0.1374                           | 2.07744     |     | DMJ does not Granger Cause DOS  |

المعايير، لهذا تم الاعتماد على فجوتين زمنيّتين عند تقدير الـ  
VAR وكما في الجدول التالي :

رابعاً : تقدير نموذج : VAR

بالاعتماد على النتائج في اختبار السببية وقيم معايير تحديد عدد  
مدد التباطؤ الزمني بالاعتماد على اصغر قيمة في اكثر عدد من

جدول (10) المعلمات المقدرة للنموذج

| Vector Autoregression Estimates              |            |            |          |
|--|------------|------------|----------|
| Date: 02/27/20 Time: 21:14                   |            |            |          |
| Sample (adjusted): 2005Q1 2016Q4             |            |            |          |
| Included observations: 48 after adjustments  |            |            |          |
| Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ] |            |            |          |
| DOS  | DMJ        | DLON       |          |
| 0.001179                                     | 9.75E-10   | 1.527752   | DLON(-1) |
| (0.00722)                                    | (2.0E-09)  | (0.14487)  |          |
| [ 0.16325]                                   | [ 0.49032] | [ 10.5457] |          |
| -0.000694                                    | -1.07E-09  | -0.478339  | DLON(-2) |
| (0.00925)                                    | (2.5E-09)  | (0.18545)  |          |
| [-0.07507]                                   | [-0.42017] | [-2.57929] |          |
| -946548.1                                    | 0.593362   | -558545.8  | DMJ(-1)  |
| (581018.)                                    | (0.15992)  | (1.2E+07)  |          |
| [-1.62912]                                   | [ 3.71027] | [-0.04792] |          |
| 391077.5                                     | 0.179813   | 2236624.   | DMJ(-2)  |
| (504857.)                                    | (0.13896)  | (1.0E+07)  |          |

|            |            |             |                  |
|------------|------------|-------------|------------------|
| [ 0.77463] | [ 1.29398] | [ 0.22085]  |                  |
| 1.314052   | -8.67E-08  | 0.956752    | DOS(-1)          |
| (0.13655)  | (3.8E-08)  | (2.73909)   |                  |
| [ 9.62349] | [-2.30641] | [ 0.34930]  |                  |
| -0.659133  | 1.51E-08   | -0.633982   | DOS(-2)          |
| (0.15404)  | (4.2E-08)  | (3.08996)   |                  |
| [-4.27904] | [ 0.35720] | [-0.20518]  |                  |
| 302261.7   | 0.062329   | 180048.1    | C                |
| (80978.8)  | (0.02229)  | (1624414)   |                  |
| [ 3.73260] | [ 2.79635] | [ 0.11084]  |                  |
| 0.789385   | 0.792777   | 0.923219    | R-squared        |
| 0.758563   | 0.762452   | 0.911982    | Adj. R-squared   |
| 1.52E+12   | 0.114801   | 6.10E+14    | Sum sq. resids   |
| 192245.0   | 0.052915   | 3856386.    | S.E. equation    |
| 25.61136   | 26.14242   | 82.16389    | F-statistic      |
| -648.3192  | 76.74916   | -792.2575   | Log likelihood   |
| 27.30497   | -2.906215  | 33.30240    | Akaike AIC       |
| 27.57785   | -2.633331  | 33.57528    | Schwarz SC       |
| 840181.5   | 0.025000   | 5326953.    | Mean dependent   |
| 391249.4   | 0.108569   | 12998567    | S.D. dependent   |
|            |            | Determinant | resid covariance |
|            | 1.20E+21   |             | (dof adj.)       |



|           |                              |
|-----------|------------------------------|
| 7.48E+20  | Determinant resid covariance |
| -1357.846 | Log likelihood               |
| 57.45192  | Akaike information criterion |
| 58.27057  | Schwarz criterion            |

نموذج VAR المقدر هو

$$\text{DOS} = \text{C}(3,1)*\text{DLON}(-1) + \text{C}(3,2)*\text{DLON}(-2) + \text{C}(3,3)*\text{DMJ}(-1) + \text{C}(3,4)*\text{DMJ}(-2) + \text{C}(3,5)*\text{DOS}(-1) + \text{C}(3,6)*\text{DOS}(-2) + \text{C}(3,7)$$

خامساً : اختبار البواقي

من اجل التحقق من صحة النموذج المقدر يتوجب التأكد من خضوع البواقي للتوزيع الطبيعي وغير مرتبطة ذاتياً، وتوزيع البواقي الاحتمالي : باستعمال اختبار Jarque-Bera

AR Model:

$$\text{DLON} = \text{C}(1,1)*\text{DLON}(-1) + \text{C}(1,2)*\text{DLON}(-2) + \text{C}(1,3)*\text{DMJ}(-1) + \text{C}(1,4)*\text{DMJ}(-2) + \text{C}(1,5)*\text{DOS}(-1) + \text{C}(1,6)*\text{DOS}(-2) + \text{C}(1,7)$$

$$\text{DMJ} = \text{C}(2,1)*\text{DLON}(-1) + \text{C}(2,2)*\text{DLON}(-2) + \text{C}(2,3)*\text{DMJ}(-1) + \text{C}(2,4)*\text{DMJ}(-2) + \text{C}(2,5)*\text{DOS}(-1) + \text{C}(2,6)*\text{DOS}(-2) + \text{C}(2,7)$$

الجدول (11) نتائج اختبار البواقي

| Prob.  | df | Jarque-Bera | Componen t |
|--------|----|-------------|------------|
| 0.0000 | 2  | 342.0805    | 1          |
| 0.0000 | 2  | 25.70085    | 2          |
| 0.0000 | 2  | 131.9199    | 3          |
| 0.0000 | 6  | 499.7013    | Joint      |

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

1. ارتفاع هامش اسعار الفائدة المصرفية في العراق الى مستويات كبيرة قياساً في اليابان والصين، نتيجة ارتفاع اسعار الفائدة على القروض وانخفاض اسعار الفائدة على الايداع، الذي يعد من اساليب غير اخلاقية في رفع الهامش.

يتبين من الاختبار اعلاه رفض الفرض العدمي لكل من البواقي الخاصة بالمعادلة الاولى والثانية والثالثة ، أي انها تتوزع توزيعاً طبيعياً لان القيم المعنوية لاختبار (Jarque-Bera) هي (0.000) وهي اقل من (0.05) أي ان السلسلة الزمنية للزمنية تتوزع توزيعاً طبيعياً .

اخرى لزيادة ارباح المصارف من جهة وزيادة التنمية الاقتصادية من جهة اخرى.

5. زيادة التركيز على تقديم القروض الانتاجية اكثر من تقديم القروض الاستهلاكية كقروض الزواج وشراء السيارات ، والتوجه بتجاه القروض التي تزيد من الناتج المحلي الاجمالي من جهة وربحية المصارف التجارية كونها مستقل من القروض المتعثرة .

#### المصادر

العلي ، احمد .(2012). العوامل المؤثرة في هامش سعر الفائدة - دراسة تطبيقية على بعض المصارف التجارية السورية . مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 28 ، العدد الثاني.

الجميل ، سرمد .(2002). المؤسسة المصرفية العربية التحديات والخيارات في عصر العولمة ، ط1 ، سلسلة الدراسات الاستراتيجية ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، أبو ظبي ، الامارات.

الجنابي ، هيل عجمي جميل و ارسلان ، رمزي ياسين يسع .(2008). النقود والمصارف والنظرية النقدية". عمان : دار وائل.

طه ، مصطفى كمال والبارودي ، علي .(2001). " القانون التجاري" ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت.

قانون المصارف العراقي رقم ( 93 )، لسنة 2004 : 4  
www.cbi.iq.com

شلال ، عمار عبد الهادي و فرحان و سعد عبد الكريم حماد و صبحي عبد الغفور جروان.(2019). اثر نمو الناتج المحلي الاجمالي على الائتمان النقدي الممنوح من القطاع المصرفي دراسة في الاقتصاد العراقي للمدة ( 2004-2017) .مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد 11 العدد 26.

اسماء ، خضير ياس و احمد صبحي جميل .(2016). اثر الاحتياطي القانوني على حجم الائتمان النقدي في العراق للمدة 2004-2013 .مجلة دنانير ، المجلد 1 الاصدار 9.

Peter S. Rose.(1999). commercial Bank management McGraw-Hill, U.S.

George H. Hempel and Donald simonson and A lan B. coleman.(1998). Bank management Text and cases, No. 4, John wiley & Sone,

Hennie Van Greuning, Sonja Baratanovic.(2000). Analyzing Banking Risk: Aframework for Assessing corporate

2. حتى مع منح المصارف التجارية الحرية الكاملة في تحديد سعر الفائدة الممنوح والمقبوض فان اسعار الفائدة على الودائع بقيت في مستويات منخفضة جداً ولم تكن في المستوى الذي يساعد على جذب الاموال من الافراد.

3. عجز المصارف التجارية في العراق عن استعمال الادوات الحديثة والتقليدية التي من الممكن ان تزيد من ارباحها ، وعمدت على استعمال بيع الدولار في تحقيق ارباحها ، وبالتالي فعند غياب هذه الأداة فان ارباح المصارف التجارية ستتناقص وبشكل الذي من الممكن ان يحوله الى خسارة وافلاس معظم المصارف العاملة في العراق.

4. تركيز رؤوس اموال الكبيرة في المصارف الحكومية اثر بشكل سلبي على المنافسة بين المصارف التجارية ،كون المصارف الاخرى لا تستطيع منافسة هذه المصارف كون امكانياتها محدودة .

5. ان دور المصارف التجارية في العراق ضعيفة في دعم الاقتصاد العراقي ولم تقدم الدعم الكافي لتنشيطه كونها تركز على ارباحها بشكل اكبر من تركيزها على منفعة الاقتصاد كما حصل في المصارف التجارية الصين التي عمدت على التضحية في منافعتها في سبيل يتم تنشيط الاقتصاد الصيني.

6. بين نموذج ال VAR ان الودائع تسبب هامش اسعار الفائدة ، غير ان لم نستطع رفض الفرض العدمي في العلاقة السببية بين هامش اسعار الفائدة والقروض.

#### التوصيات

1. ينبغي زيادة الرقابة على المصارف التجارية العراقية وتقليل اسعار الفائدة على القروض وزيادة اسعار الفائدة على الابداع ،لتقليل الهامش اسعار الفائدة في العراق .

2. توجه المصارف التجارية العراقية نحو تشجيع الافراد على الابداع اموالهم في المصارف التجارية من خلال تنويع الأدوات الاستثمارية المستعملة ، وتوفر السيولة التي تساعد المصارف التجارية على منح القروض بشكل يفوق الطلب على القروض .

3. عمل المصارف التجارية العراقية التي تعد شريان الحياة في الاقتصاد في السياسات التي تدعم الاقتصاد العراقي لا سيما وان الاخير يحتاج الى النمو والتقدم كونه يعاني من ازمان جما.

4. يتوجب على المصارف التجارية العراقية تقليل الاعتماد على مزايا العملة في تحقيق الارباح والتوجه نحو أدوات استثمارية

Governance and Financial Risk management, the  
world Bank, washinton. D.C.